المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2661-7013
المجلد 3 / العـــدد: 2 (2020)
ص 136-158

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية المدية للفترة 2000 – 2018

Small and Medium Enterprises as a Mechanism for Local Development - Case Study of Medea State for the Period 2000-2018

رشيد سالمي *[1]، علي فلاق *[2]، بوشنتوف مولاي مصطفى [3]
[1] جامعة المدية profsalmi@yahoo.fr
[2] جامعة المدية Fellag73@yahoo.fr
[3] جامعة تمنراست bouchentoufmm@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/09/18 تاريخ القبول: 2020/09/26 تاريخ النشر: 2020/12/28

ملخص

تعتبر التنمية المحلية هدف أساسي تسعى جميع الدول والمجتمعات لتحقيقه سواء كانت متقدمة أو نامية، ومن بين أهم الآليات التي تعمل على تحقيق التنمية المحلية نجد دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء عدة هيئات ومن بينها نجد الوكالة الوطنية

Abstract

Local development is a fundamental goal that all countries and societies seek to achieve, whether advanced or developing Among the most important mechanisms for achieving development We find the support and development of small and medium enterprises through the establishment of several bodies, including the

*المؤلف المرسل

للدعم وتشغيل الشباب التي أعطت ثمارها إلى حد ما، وهذا ما سنحاول إثباته من خلال تقديم مجموعة من الإحصائيات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشائها في إطار الوكالة لدعم وتشغيل الشباب علي مستوى ولاية المدية.

الكلمات المفتاحية: تنمية محلية، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، صناعة، تمويل.

تصنيف جال: Z32 ، F63.

National Agency for Youth Support and Employment, which gave fruit to some extent, and this is what we will try to prove by providing a set of statistics for the sector of small and medium enterprises Which was established within the framework of the Agency for the suppor and employment of young people at the level of the state of Medea

Keywords : local development, small and medium enterprises.

Jel Classification Z32 ،F63.

1. مقدمة:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة فعالة في تحقيق التنمية المحلية، وهذا لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها على الانتشار والتوطين في جميع أقاليم الدولة مما يساعد انتشار الأنشطة الاقتصادية المختلفة، كما أن تدعيم هذا النوع من المؤسسات من شأنه أن يخلق تنمية محلية ذاتية تعتمد على الموارد والطاقات المحلية.

وفي هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في الجوانب المادية والتنظيمية والتشريعية، كما قامت بإنشاء هياكل تدعيم هذه المؤسسات وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، ومن بين هذه الهيئات نجد الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، حيث تعمل هذه الأخيرة على تسهيل عمليات الاستثمار للشباب البطال وذالك من خلال دراسة المشاريع المقدمة من طرف هؤلاء الشباب وتقييمها بالإضافة إلى تمويلها الذي يأخذ أشكال مختلفة وصولاً إلى إنشاء مؤسسة مصغرة وصغيرة قابلة للتكيف مع البيئة ومنتجة لمنتجات وخدمات موجهة لسوق المحلي أو الدولي، ومن خلال بحثنا هذا تم تسليط الضوء على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية المدية، وتقييم الدور الذي تلعبه في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية المحلية التي تعمل بدورها في تحقيق التنمية المحلية لولاية المدية.

الإشكالية:

مما سبق يمكن طرح إشكالية البحث كما يلي:

ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولاية المدية خلال الفترة 2000-2018؟

الفرضيات:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث مناصب عمل جديد والحد من نسبةالبطالة.
- رفع من مردودية الولاية وتحسين نسبة المساهمة في الدخل الوطني.

أهداف الدراسة:

تكمن الهدف من الدراسة فيما يلي:

- محاولة إبراز الأدوار التي يمكن أن تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، وفي الحد من التباين الجغرافي لهذه التنمية.
- محاولة فهم أثار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كآلية لتدخل الجماعات المحلية من خلالها، للتأثير على المشاريع الاستثمارية من أجل تحقيق التنمية المحلية لولاية المدية وذالك خلال الفترة الممتدة من 2000-2018.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في مايلي:

- إيضاح أهمية اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العمليات الاستثمارية ودورها في تحقيق التنمية المحلية .
- تفسير النتائج الاقتصادية المترتبة عن التوسع في الاستثمار من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لولاية المدية خلال الفترة الممتدة من 2000-2018.

حدود الدراسة:

بالنسبة للحدود المكانية تم حصر الدراسة في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية المدية، أما حدود الزمنية فتمثلت في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2018 وهذا للوقوف على مدى تأثير تطبيق تمويل المؤسسات المصغرة على ترقية الاستثمار وتحقيق التنمية المحلية للولاية.

منهج الدراسة:

بناءا على ماسبق ذكره، فقد قمنا بإتباع المناهج التالية :

- المنهج الاستنباطي وأداته الوصف، من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا الموضوع، كما استخدمنا أداة التوصيف، لتحديد دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية.
- المنهج الاستقرائي وأداته الإحصاء، من أجل توضيح وتحليل أهم المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 تعريف التنمية المحلية:

لقد أصبح موضوع التنمية المحلية يحتل مركزاً مهماً بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنضمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية، ذالك أنها عملية ومنهجاً ومدخلاً وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية، وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية القومية على مستوى القطر ككل. (خاطر، 1999، صفحة 10)

التنمية المحلية هي مجموعة من العمليات الديناميكية المتكاملة تحدث في المجتمع المحلي، وذالك من خلال الجهود الحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية وخطة واقعية مرسومة وتجسيد أثارها في سلسة من التغيرات البنائية الوظيفية التي تمس كافة مكونات البناء والخدمات الاجتماعية، وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والبشرية المتاحة للوصول لأقصى واستغلال محكم في أقل وقت مستطاع وذالك بقصد الرفاهية للمجتمع وإدماج المجتمع المحلي في الحياة الوطنية. (فتحي، 2005، صفحة 38)

كما عرفتها الأمم المتحدة سنة 1956 على أنها مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية كوحدات للعمل، والتي تحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهود الذاتية المحلية المنظمة، بشكل يُوجَّهُ محلياً لمحاولة استثارة المبادأة والقيادة في المجتمع باعتباره الأداة الرئيسية لإحداث التغير. (محمود، 2002، صفحة 33)

كما تعرف كذالك بأنها التنظيم الهادف لجماعات الذين يتأثرون بمشكلات مشتركة فعن طريق التسهيلات والتوجيه، يمكن من تنمية الموارد المجتمعية، ووقفاً لمبدأ المساعدة الذاتية وذالك بهدف تنمية القيادة المحلية وتحقيق الرفاهية في المجتمع من خلال برامج تؤدى على مستوى القرية. (خاطر أ.، 2002، صفحة 303)

تعريف الأستاذ الدكتور، عبد المطلب عبد الحميد: تعرف التنمية المحلية بأنها: "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصادياً وثقافياً وحضرياً، من منظور تحسين الحياة لسكان تلك التجمعات، في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية وفي منظومة شاملة وكاملة. (الحميد، 2001، صفحة 31)

كما عرفها المشرع الجزائري بأنها:" تنمية الإقليم المنطقة من الجماعات الإقليمية التي تشكلها البلديات، الولايات، واحتمالا فضاء البرمجة الإقليمية، وهي كذالك تنمية اقتصادية محلية

معتمدة على الإنتاجية وتحديد الثروات وتسيير محلي فعال يعتمد على تأطير ذي نوعية مع مخططات الثروات مع مخططات التكوين موجهة حسب مختلف مجالات الكفاءة ومرتبة مسبقاً ومحددة وملتزمة". (2010، صفحة 90)

يقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين أساسيين هما: (فراري،محمد، 2013، صفحة 5)

- المشاركة الشعبية التي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعشونها معتمدين على مبادرتهم الذاتية.
- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة.

كما أن تجسيد التنمية المحلية يتطلب وضع إستراتيجية لإنجازها على المستوى المحلي بهدف تحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية الوطنية على مستوى القطر ككل.

أما **الأستاذ آرثر دونهام** فقد ذكر بأن عناصر التنمية المحلية هي أربعة عناصر بعد أن عرفها: "بالنشاط المنظم الغرض منه تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع، وتنمية قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق التعاون والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذالك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية أو الأهلية". (خاطر أ.، 2002، صفحة 153)

كذالك فأن التنمية المحلية تهتم بتنمية الطاقات البشرية عن طريق تغيير الأفكار وغرس الوعي لدى أفراد المجتمع المحلي الذي يكفل المساهمة الفعالة في التنمية .كما تعد التنمية المحلية عملية مخططة تتم وفق سياسات وبرامج تهدف إلى رفع المستوى المعيشي لكل أفراد الوحدة المحلية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المحلية والدعم المالي للدولة ونجاح خطة التنمية.

2.2 الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أصبح من الصعب إيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات إذ يختلف من دولة إلى أخرى ،اعتمادا على معياري الحجم لعدد العمال أو رأس المال ،فما يبدو مؤسسة صغيرة أو متوسطة في بلد متطور قد يكون مصنف كمؤسسة كبيرة في بلد نام والعكس صحيح ولذا نجد أن:

هناك من يعرف هذا النوع من المؤسسات بأنها " تلك المؤسسات التي تمتاز بمحدودية رأس المال وقلة العمال ،محدودية التكنولوجيا المستخدمة بساطة في التنظيم الإداري وتعتمد على تمويل ذاتي حيث رأس المال يتراوح بين 5-65ألف دولار وعدد العمال اقل من 110". (ايت، صفحة 273)

البنك الدولي: يعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيارا مبدئيا "بأنها تلك المنشآت التي توظف اقل من 50عامل.

ويصنف المشروعات التي يعمل بها أقل من 10عمال بالمشروعات المتناهية الصغر والتي بها مابين 10-50عامل تعتبر مؤسسات صغيرة ،وما بين 50-100عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة. (رحيم، 2003، صفحة 22)

أما **الجزائر تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات تشغل من 1الى 250شخصا ،ولايتجاوز رقم أعمالها السنوي 2مليار دينار أو يتجاوز رأس مالها 500مليون دينار.

كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لايمتلك رأس مالها بمقدار 25 فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لاينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عمر، 2010-2011، صفحة 29)، مما تقدم يتبين أن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لايعني إنهاء المؤسسات الكبيرة إنما يعني وضع الأمور في نصابها .وحتى داخل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تتحدد المجالات التي يعمل فيها كل نوع (صغيرة ،متوسطة) حتى نتجنب الهدر في إمكانات الاقتصاد .

1.2 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية:

لقد أشارت الكثير من الدراسات وخاصة تلك التي قامت بها منضمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية، إلى أن تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يخلق تنمية محلية ذاتية تعتمد على الموارد والطاقات المحلية، لذالك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً فعالاً في التنمية المحلية وذالك كمايلي:

أ- تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي:تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها، كما أنها لا تجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي من الحرفيين.

ب- محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي:تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة البطالة وتحاول القضاء على فرص تكوين فئات من أفراد المجتمع تعاني من عدم توافر فرص عمل لهم مما يدفعهم على ممارسة أنماط سلوكية غير سوية ينتج عنها العديد من ظواهر الانحراف والفساد الاجتماعي.

جـ – إعداد الصناعيين الوطنيين: كما يكمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي للدول، لأن هذه المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تنمو بالاعتماد على رأس المال الوطني والمدخرات الوطنية، وهذا يعني من ناحية أخرى البعد عن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم يمكن أن تكون أساسا لتكوين مجتمع الوطنيين–سواء حرفيين أو متعلمين–قادرين على بناء مجتمعات صناعية جديدة بالاعتماد على التنمية الذاتية.

د– تكوين نسق متكامل في أداء الأعمال: كما يظهر دور القطاع، كونه يخلق لدى الأفراد قيما تظهر في الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل، وذلك في الحرف التي تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة، الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة، والتي تعمل في النسق الواحد، والصناعات ص م خاصة الحرفية منها أو التقليدية أو البيئية، يمكن أن تحقق النسق المتكامل على مستوى الأقاليم المختلفة.

هـ– تطوير الصناعات التقليدية وتحقق الظواهر الاجتماعية: وتظهر أهمية هذه الصناعات اجتماعيا من خلال تطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتقليدية البدائية وتحولها إلى صناعات حديثة ومتطورة وذلك من خلال:

- تنمية القدرات الذاتية للأفراد (حرفيين وصناعيين) على تسويق المنتجات داخليا وخارجيا والتكامل مع البنوك والجهات المختصة بالصناعات الصغيرة، بالإضافة إلى التشجيع على القيام بخدمات وأنشطة صناعية جديدة تتماشى مع الاقتصاد الحديث.
- تؤدي إلى تحقيق مجتمعات متطورة من خلال تحول الصناعات التقليدية والممثلة في الصناعات المنزلية، والصناعات الريفية اليدوية، والصناعات البيئية إلى صناعات حديثة ومتطورة تستخدم أساليب التكنولوجيا الحديثة تباعا وذلك نتيجة تفضيلهم للعمل في صناعات حديثة عن ممارستهم لأنشطة غير منتجة.

بالرغم من الدور الفعال الذي يقوم به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية إلا أنه يعاني من العديد من المشاكل التي جعلت مساهمته في التنمية المحلية ضعيفة ومن بينها (عمار، 2010، صفحة 23):

- ضعف تأطير ومرافقة المشاريع الصغيرة مما زاد من نسبة اختفاء هذه المشاريع في السنة الأولى من الانطلاق.
- ضعف فعالية الهيئات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- البيروقراطية وطول مدة دراسة الملفات المقدمة لمختلف الهيئات مما أدى بالكثير من الشباب البطال الإحجام عن القيام بأي نشاط خاص.
- حجم الاقتصاد غير الرسمي ومنافسته غير القانونية للمؤسسات التي تنشط في الإطار الرسمي أثر على قدرة التنافسية لهذه الأخيرة.

- القوانين التي تسير الجماعات المحلية حالياً تجاوزها الزمن ولا تشجع المبادرات الهادفة إلى وضع برامج للتنمية المحلية تتماشى مع خصوصيات كل بلدية.

3. الإطار التطبيقي للدراسة

تقييم حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية المدية. (المعطيات الاحصائيةالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المدية، 2018)

سنحاول من خلال هذه الدراسة التقييمية تقديم مجموعة من الإحصائيات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشائها في إطار الوكالة لدعم وتشغيل الشباب علي مستوى ولاية المدية وذالك بالاعتماد على عدة مؤشرات للوصول إلى نسبة المساهمة الفعلية في ترقية الاستثمار المحلي لولاية المدية.

المؤشر الأول: تطور عدد الملفات المودعة من لدى الوكالة خلال الفترة الممتدة (2000– 2018):

إن المساعدات والتحفيزات المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب إلى شريحة الشباب حفزتهم على الاستثمار في مختلف، وهذا ما يعكسه الجدول التالي:

جدول رقم01: عدد الملفات المودعة لدى الوكالة خلال الفترة (2000–2018).

السنوات	عدد الملفات المودعة	النسبة%
2000	521	3,1
2001	447	2,66
2002	467	2,77
2003	714	4,24
2004	1640	9,75
2005	544	3,23
2006	364	2,16
2007	300	1,78
2008	1215	7,23
2009	863	5,13
2010	424	2,52
2011	7838	46,64
2012	638	3,79
2013	879	5,23
2014	829	4,93
2015	363	2,16

2016	59	0,35
2017	53	0,31
2018	131	0,77
المجموع	**16804**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على المعطيات الإحصائية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المدية (2018).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مناك تفاوت في عدد الملفات من سنة إلى أخرى حيث بلغ أعلى مستوى لها سنه 2004 بقيمة تقدر 1640 ملف مودع أي بنسبة 9,75% وهذا منذ سنة 2000، وهذا راجع إلى الإعانات والمزايا الممنوحة من قبل جهاز دعم تشغيل الشباب منها:

- ❖ رفع قيمة الاستثمار من 4 ملايين إلى 10 ملايين دج ابتداء من سنة 2004 مما سمح بفتح مجال الاستثمار.
- ❖ تخفيض نسبة المساهمة الشخصية من 5% و 25% لتصبح سنه 2004 مابين 5%و 10%.

ليعود عدد الملفات المودعة على مستوى الفرع إلى الانخفاض بعد سنة 2004 نتيجة العراقيل والصعوبات، وعزوف البنوك على التمويل المشاريع (التمويل الثلاثي).

ليرتفع سنة 2008 ويصل إلى مستوى يقدر ب1215 ملف أي بنسبة 7,23% من العدد الإجمالي ، ذالك إلى الإجراءات الجديدة التي اتخذتها الدولة من أجل جذب واستقطاب الشباب الراغب في إنشاء مؤسسات مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والمتمثلة في:

- تقديم قروض بدون فوائد تمنح الوكالة للشباب ذوي المشاريع، وذالك في حدود 29% من قيمة مبلغ الاستثمار إذا كان لا يتجاوز مبلغ الاستثمار 5000000دج، 71% تمثل المساهمة الشخصية للمستثمر.وفي حدود 28% من قيمة ملغ الاستثمار أذا كان مبلغ الاستثمار ما بين 5000001و 10000000دج والنسبة الباقية تتمثل في المساهمة الشخصية.

التخفيض في نسبة الفائدة على القروض البنكية حيث يتحمل المستثمر 1%فقط من قيمة القرض والجزء الباقي تتحمله الوكالة.

- تقديم قروض بدون فوائد من طرف الوكالة لشباب أصحاب المشاريع ذوي الشهادات التكوين المهني وأصحاب حاملي الشهادات خريجي التعليم العالي .

ولتوضيح أكثر نستعين بالتمثيل البياني التالي:

الشكل رقم 01 : التمثيل البياني لعدد الملفات المودعة لدى الوكالة (2000–2018).

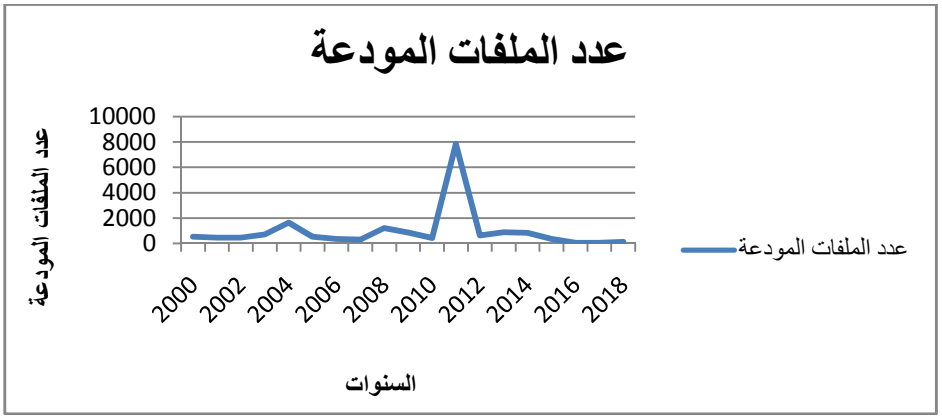

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على المعطيات الإحصائية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المدية (2018).

المؤشر الثاني:الحصيلة الإجمالية للتمويل المؤسسات المصغرة حسب قطاع النشاط للفترة (2008-2018).

لمعرفة أهم التطورات التي حدثت في مختلف القطاعات التي تمولها الوكالة، نقوم بتلخيصها في الجدول المولي حسب الإحصائيا المتوفرة لدينا كمايلي:

الجدول رقم02: تطور الحصيلة الإجمالية للوكالة حسب قطاع النشاط للفترة(2008-2018).

المصدر: : من إعداد الباحثين بناءاً على المعطيات الإحصائية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المدية.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الخدمات	29	68	61	119	282	207	167	55	24	07	28
الحرفي	03	29	27	35	51	48	41	25	07	08	04
الفلاحة	21	79	92	174	156	229	196	181	43	19	13
الري	-	-	-	01	02	01	01	-	-	01	03
الصيد	-	-	-	02	-	02	-	-	-	-	-
النقل	-	35	108	427	434	64	11	01	-	-	-
الصناعة	06	23	21	39	44	35	37	16	15	02	11
أشغال البناء	14	40	33	21	21	10	12	16	08	04	8
المهن الحرة	-	06	09	10	14	16	26	10	07	06	08
المجموع	73	290	352	828	1004	622	491	304	104	47	75

المصدر: : من إعداد الباحثين بناءاً على المعطيات الإحصائية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المدية (2018)

نلاحظ من خلال الجدول المبين إعلاه أن معظم المؤسسسات الممولة من طرف الوكالة تتمثل قي قطاع النقل والمقدرة ب 1068 مؤسسة ممولة ، ثم يليها قطاع الخدمات بمجموع يقدر ب 766مؤسسة ثم يأتي في المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة ب571 مؤسسة.

المؤشر الثالث:تطور عدد المؤسسات المصغرة الممولة للفترة:(2006-2018):

نحاول توضيح تطور عدد المؤسسات الممولة من خلال الجدول التوضيحي التالي:

الجدول رقم03:يبين تطور عدد المؤسسات المصغرة الممولة للفترة (2006–2018).

السنوات	عدد المؤسسات الممولة	النسبة %
2006	67	1.55
2007	65	1.50
2008	73	1.68
2009	290	6.70
2010	352	8.14
2011	828	19.15
2012	1004	23.23
2013	622	19.39
2014	491	11.36
2015	304	7.03
2016	104	2.40

2017	47	1.08
2018	75	1.73
المجموع	**4322**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على المعطيات الإحصائية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المدية، (2018).

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة كان متزايداً حيث كان في سنة 2006 ضعيفة، فقد قرت ب 67 مؤسسة ممولة بنسبة تقدر ب 01,55% وهذا راجع إلى عدم وعي المواطنين بالخدمات التي تقدمها الوكالة على مستوى الولاية، أما في سنة 2009 فنلاحظ إرتفاع محسوس بأكثر حيث 2011 إلى 828 مؤسسة أما في سنة 2012 فنلاحظ أن الوكالة حققت أكبر نسبة لها من حيث عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة حيث وصلت إلى 1004 مؤسسة بنسبة تقدر 23,23% من إجمالي عدد المؤسسات الممولة، وهذا راجع إلى الإجراءات الجديدة المتخذة من طرف الدولة وفق التدابير الجدية التي تم إقرارها سنة 2011وتقديم القروض بدون فوائد من طرف الوكالة وكذا الإعانات المالية الممنوحة للشباب، لتعود في الانخفاض في سنة 2013 لتصل إلى 622 مؤسسة بنسبة تقدر ب14,39% ،وتعاود الانخفاض إلى غاية سنة 2017 لتصل إلى47 مؤسسة بنسبة 01,08% لتشهد ارتفاع طفيف سنة 2018 لتصل إلى 75 مؤسسة بنسبة تقدر ب01,75% كما يمن إن نوضح ذالك عن طريق التمثيل البياني التالي:

شكل رقم 02: **التمثيل البياني لعدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة (2006-2018)**

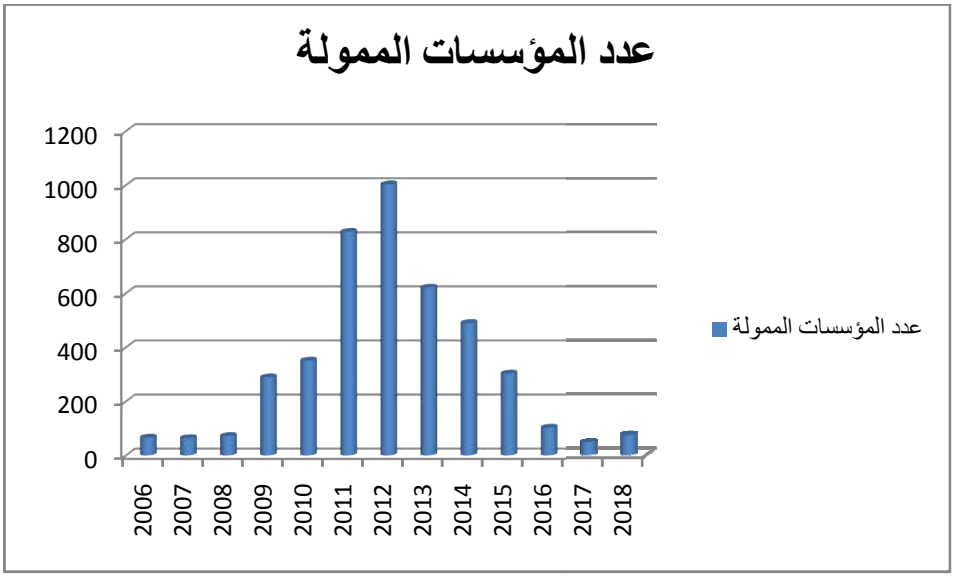

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على المعطيات الإحصائية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المدية (2018).

المؤشر الرابع:عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

تلعب الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب دوراً فعالاً وهاماً في توفير مناصب الشغل وذالك من خلال المؤسسات التي يتم إنشاؤها من خلالها، والجدول التالي يوضح تطور عدد المناصب الشغل في إطار الوكالة (ولاية المدية).

الجدول رقم 04: يبين تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

السنوات	عدد مناصب الشغل	النسبة%
2006	232	1.86
2007	215	1.72

2008	288	2.31
2009	805	6.46
2010	963	7.73
2011	1797	14.42
2012	2853	22.90
2013	2318	18.61
2014	1394	11.19
2015	907	7.28
2016	328	2.63
2017	136	1.09
2018	219	1.75
المجموع	**12455**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على المعطيات الإحصائية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المدية (2018).

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن عدد الشباب التي استفادت من مشاريع في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، فبعدما كان في السنوات الثلاث الأولى منخفضة،حيث كانت توفر 232 منصب شغل في سنة 2006 وبنسبة لا تتجاوز 02% شهدت ارتفاع متواصل لتبلغ سنة 2012 مقدار 2853 منصب شغل أي بنسبة مئوية تقدر حوالي 22,90% من إجمالي مناصب الشغل لتنخفض سنة 2017 لتصل إلى 136منصب شغل وبنسبة تقدر حوالي 01.09% وذالك نتيجة انخفاض عدد الملفات المودعة من طرف الشباب مما ساهمت فعلاً في تحقيق التشغيل وتخفيض معدلات البطالة على مستوى كافة

الولاية،ثم تشهد ارتفاع طفيف سنة 2018لتصل إلى 219 نصب شغل وبنسبة تقدر حوالي 01.75% ولمزيد من التوضيح نستعين بالتمثيل البياني التالي:

الشكل رقم 03 :عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة(2006–2018).

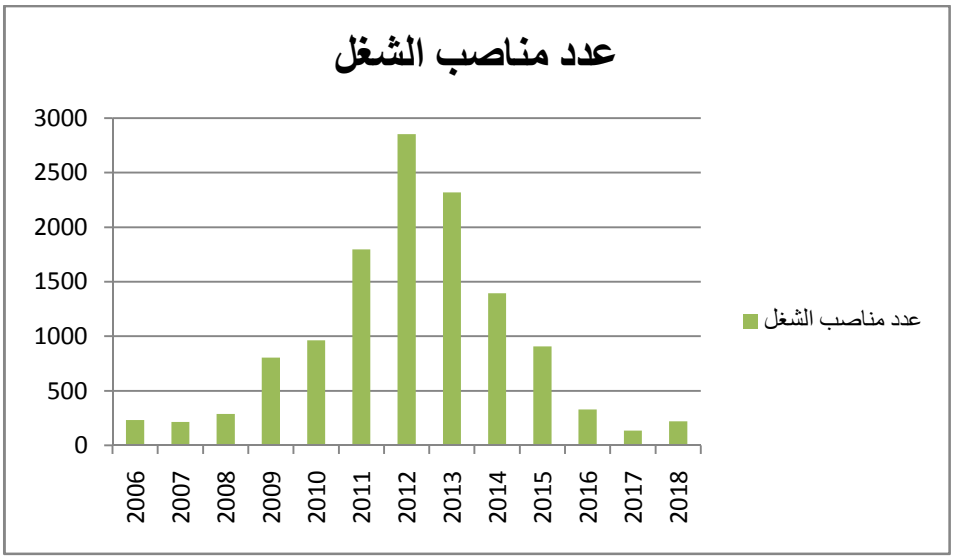

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على المعطيات الإحصائية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المدية (**2018**).

المؤشر الخامس:تقيم الحصيلة الإجمالية للوكالة من حيث التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي منذ نشأتها وإلى غاية 2018.

لقد حققت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب تطورات عديدة في مختلف القطاعات وهذا حسب النتائج الإحصائية المتوفرة لدينا من حيث صيغ التمويل الثلاثي والثنائي للمشاريع الممولة ، وكذالك مساهمتها الفعالة في توفير مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 05 : يبن الحصيلة الإجمالية للوكالة من حيث صيغ التمويل الثلاثي والثنائي منذ نشأتها وإلى غاية 2018.

أنواع التمويل	الثنائي	الثلاثي	المجموع
عدد الملفات المودعة في البنك	**-**	**4706**	**4706**
عدد الموافقات البنكية	-	3466	3466
عدد المشاريع الممولة	202	4220	4422
عدد مناصب العمل المستحدثة	567	11185	11752
المجموع	769	23557	24346

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على المعطيات الإحصائية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المدية (2013).

كما استطاعت الوكالة أيضاً أن تحقق قفزة نوعية في عدد مناصب العمل المستحدثة، حيث بلغ عدد مناصب العمل المستحدثة في إطار الوكالة حوالي 11752 منصب عمل، كان النصيب الأكبر منها لعدد مناصب العمل المستحدثة في إطار صيغ التمويل الثلاثي فقد قدرت ب11185 منصب عمل مستحدث أما في صيغة التمويل الثنائي فقد حققت حوالي 567 منصب عمل، ويعود سبب ذالك إلى التدابير والإجراءات المتخذة من خلال تقديم قروض بدود فوائد من طرف الوكالة في حالة التمويل الثنائي وتخفيض الفوائد على القروض في حالة التمويل الثلاثي الذي تتحمل جزء منه الوكالة.

خاتمة :

ومن خلال تحليلنا إلي هذه المؤشرات توصلنا إلى مجموعة النتائج المتعلقة بالوكالة المحلية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المدية وهي كالأتي:

- استطاعت الوكالة المحلية لولاية المدية أن تحقق عدد معتبر من المشاريع مما ساهمت في تحقيق مناصب الشغل وتخفيض معدلات البطالة على مستوى الولاية.
- صيغ التمويل الأكثر تداولاً هي صيغة التمويل الثلاثين أي المساهمة الشخصية لشاب صاحب المشروع، وقرض الوكالة ، بالإضافة إلى القرض البنك
- يقع العبء الأكبر من تمويل المشاريع في إطار الوكالة على عاتق البنوك بالدرجة الأولى، لذلك غالباً ما يرجع رفض المشاريع(المشاريع الغير الموافق عليها) إلى البنوك.
- أكثر المشاريع إقبالاً من طرف الشباب هي المشاريع الفلاحية والخدمات وقطاع النقل وبنسبة أقل قطاع أشغال البناء، وعزوف شبه كلي فيما يخص مشاريع الري الصيد.
- أصحاب المشاريع لا يملكون الخبرة والتكوين والتخصص المقاولاتية وإدارة المشاريع.

المراجع :

1. أحمد خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 10.
2. فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2005، ص:38.
3. محمود عبد الفتاح محمد، **الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية أسس نظرية ونماذج تطبيقية**، المكتب الجامعي الحديث، 2002، ص: 33.
4. أحمد مصطفى خاطر، **التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية ونماذج الممارسة**، المكتبة الجامعية الحديثة ، مصر،2002 ص:303.

5. عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية ، مصر، 2001، ص: 13.

6. القانون رقم 10- 02 المصادق عليه في 29 يونيو 2010، المتضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، **الجريدة الرسمية**، عدد 61، ص:90.

7. فراري محمد، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر بين مقتضيات الديمقراطية والانشغالات المركزية**، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة دكتوراه تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر ، 2013، ص: 05.

8. أحمد مصطفى خاطر، مرجع سبق ذكره، ص:153.

9. أيت عيسى عيسى ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس، ص273.

10 . حسين رحيم، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،تشخيص ومقترحات، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية** ،جامعة فرحات عباس ،سطيف 25-28ماي 2003، ص22.

11. بن حليمة عمر ، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة دراسة حالة منطقة بشار** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،السنة الجامعية :2010-2011،ص29.

12. علوني عمار، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس -سطيف-العدد 10 لسنة 2010، ص: 23.

13. **المعطيات الإحصائية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المدية** (2018).